

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(30)/4
4 June 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثلاثون

جنيف، ٢-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثلاثين

المنعقدة في قصر الأمم، جنيف،

٢-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

المحتويات

الفصل	الصفحة
الأول - الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها المجلس في دورته التنفيذية الثلاثين.....	٣
الثاني - الإفلات من مصيدة الفقر: السياسات الوطنية والدولية الرامية إلى الحد من الفقر بصورة أكثر فعالية في أقل البلدان نمواً.....	٥
الثالث - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل.....	٢١
المرفقات	
الأول - جدول أعمال الدورة التنفيذية الثلاثين.....	٢٢
الثاني - الحضور.....	٢٣

الفصل الأول

الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها المجلس في دورته التنفيذية الثلاثين

الإفلات من مصيدة الفقر: السياسات الوطنية والدولية الرامية إلى الحد من الفقر بصورة أكثر فعالية في أقل البلدان نمواً

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٧٣ (د-٣٠)

إن مجلس التجارة والتنمية،

يحيط علماً مع التقدير بتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢ المعنون: "الإفلات من مصيدة الفقر"، ويشي على أمانة الأونكتاد لما تضمنه التقرير من تحليل رفيع المستوى وتوصيات في مجال السياسات العامة.

ويعتمد المجلس، بعد نظره في التقرير، الاستنتاجات التالية المتفق عليها.

١- يؤكد المجلس على أهمية إسراع أصحاب الشأن كافة في تنفيذ إعلان الألفية وإعلان وبرنامج عمل بروكسل، فضلاً عن الأحكام ذات الأهمية الخاصة لأقل البلدان نمواً والوارد في كل من إعلان الدوحة الوزاري، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان جوهانسبرغ. ويدعو المجلس الأونكتاد إلى الاضطلاع، في إطار ولايته، وبالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، بدوره الكامل في هذه المساعي.

٢- وينبغي بذل مزيد من الجهود لتمكين أقل البلدان نمواً من تحقيق أهداف الحد من الفقر الواردة في برنامج عمل بروكسل وفي إعلان الألفية. ويقتضي ذلك، في جملة ما يقتضيه، تحقيق نمو اقتصادي مطرد يتيح رفع متوسط دخل الأسرة وصولاً إلى مضاعفته.

٣- وعلى الصعيد الوطني، ينبغي لأقل البلدان نمواً، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صياغة السياسات والأولويات الوطنية المتعلقة بنموها وتنميتها وعن تنفيذها بفعالية، أن تنظر ملياً في ما جاء في "تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢" من توصيات بشأن التوجهات العامة للسياسات. وتدعو هذه التوصيات إلى الحد من الفقر عن طريق الأخذ باستراتيجيات إنمائية طويلة الأجل تشمل اتباع سياسات في الاقتصاد الكلي تكون أكثر توجهاً نحو تحقيق النمو، وبناء القدرات الإنتاجية بناءً يركز على القطاعات، وهيئة بيئة مواتية للاستثمار، واتباع سياسات نشطة في تنويع التجارة وترويجها، وانتهاج سياسات تكفل الإدماج وحسن الإدارة. وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تأخذ بهذه التوصيات بدعم من شركائها في التنمية وضمن إطار تنميتها الوطنية.

٤- ومن المعترف به أنه ينبغي لأقل البلدان نمواً، بدعم من شركائها في التنمية، أن تنظر ملياً في التوجهات العامة للسياسات الموصى بها في "تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢". ويسلم المجلس بأن تخفيف عبء الديون وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في تعزيز الموارد الوطنية التي هي ركيزة التنمية. ويرحب المجلس بـ "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" ويشدد على ضرورة الإسراع في تنفيذها وعلى الحاجة إلى

إيجاد حل دائم لمشكلة مديونية أشد البلدان فقراً. ويدعو إلى تكميل هذه التدابير بإتاحة فرص مجدية لوصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق.

٥- ويعرب المجلس عن قلقه إزاء هبوط أسعار السلع الأساسية وما لذلك من آثار سلبية في الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً في مكافحة الفقر. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في اتخاذ تدابير مناسبة لتجاوز هذه الآثار السلبية. ويؤكد المجلس أهمية الدعم الدولي للجهود الوطنية الرامية إلى تحسين قدرات التوريد وترشيد العرض باتباع نهج منها مثلاً فرض معايير دنيا للجودة والتنوع الأفقي والرأسي.

٦- ويعد ترشيد ممارسات المانحين في تقديم المساعدات شرطاً هاماً من شروط نجاح الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وينبغي توجيه تدفقات المعونة بطريقة يمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر وأن يقترن بالتزامات طويلة الأجل. ولا بد لأقل البلدان نمواً من إقامة نُظُم تتيح لها رصد أداء المساعدات من أجل الارتقاء بمستوى المساعدة الإنمائية ونوعيتها وفعاليتها.

٧- وينبغي لأقل البلدان نمواً تعزيز تحكمها واستقلالها - عن طريق بناء قدرات الدولة - في تصميم سياساتها الإنمائية وترتيب تسلسلها وتنفيذها بغية الخلاص من مصيدة الفقر. ويمثل نهج "ورقات استراتيجية الحد من الفقر" عملية دائمة التطور، ويرحب المجلس بتحديد التركيز على الحد من الفقر. ولا بد في هذا السياق من التركيز بما فيه الكفاية على سبل ووسائل ضمان ودعم النمو والصادرات والاستثمار.

٨- ويوصي المجلس بأن يواصل الأونكتاد، في إطار ولايته، دعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً في العملية الجارية لصياغة وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وبأن يعزز في هذا السياق تعاونه مع المنظمات الدولية المعنية وإعطاء الأولوية لأقل البلدان نمواً.

٩- واعترافاً بفائدة تقرير أقل البلدان نمواً، يوصي المجلس أيضاً بأن تنظر الفرقة العاملة في دورتها المقبلة في إمكانية نشر التقرير سنوياً في حدود الموارد المتاحة للأونكتاد.

الجلسة العامة ٩٣٨

٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

الفصل الثاني

الإفلات من مصيدة الفقر: السياسات الوطنية والدولية الرامية إلى الحد من الفقر بصورة أكثر فعالية في أقل البلدان نمواً

١- كانت الوثيقة التالية معروضة على المجلس لأغراض نظره في هذا البند:

"تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢: الإفلات من مصيدة الفقر" (UNCTAD/LDC/2002 and Overview).

ألف - البيانات

٢- قال الأمين العام للأونكتاد إن قضية التنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً هي واحدة من أهم قضايا السياسة العالمية في زماننا هذا. ففي النصف الثاني من التسعينات، كان ما يقارب نصف سكان أقل البلدان نمواً يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وكان يتوفى طفل من بين كل عشرة أطفال قبل عيد ميلاده الأول، وكان متوسط العمر المتوقع ٥٠ عاماً فقط. وقال إن الفقر المدقع ينتشر على نطاق واسع ويتزايد انتشاره في البلدان الأفريقية المدرجة في فئة أقل البلدان نمواً. ويعدّ الوضع في أقل البلدان نمواً إهانة للإنسانية وخطراً يهدد الأمن العالمي، ويدل على وجود عيوب رئيسية تشوب الشكل الحالي للعولمة. وشدد على أهمية التحدي المتمثل في الوفاء بالالتزام الذي يتضمنه إعلان الألفية بتخفيض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأوضح أن ما يحصل في أقل البلدان نمواً يعدّ أمراً مركزياً في الوفاء بهذا الالتزام، لأن مشكلة الفقر المتمثلة في وجود فقراء يعيشون على دولار واحد في اليوم تتزايد تفاقمًا في أقل البلدان نمواً.

٣- وأضاف قائلاً إن الأونكتاد دأب على تحليل المشكلات الخاصة التي تعانيها أقل البلدان نمواً منذ عام ١٩٧١. وينص برنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (بروكسل، ٢٠٠١) على وجوب بلوغ أهداف إعلان الألفية لا على الصعيد العالمي فحسب، وإنما في أقل البلدان نمواً كمجموعة أيضاً. وقال إن الأونكتاد يواصل مشاركته في الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل والإطار الجديد للشراكة الإنمائية المتفق عليه في المؤتمر. ويعتبر تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢ أحد الأمثلة على هذا الالتزام، من حيث تأكيده على الآثار المترتبة على مصيدة الفقر.

٤- وقد استحدثت أمانة الأونكتاد، لدى وضع صيغة التقرير، طريقة دقيقة لتقييم اتجاهات الفقر في أقل البلدان نمواً، وبالتالي فإن التقرير يشكل أساساً تحليلياً متيناً لبلوغ الهدف الشامل لبرنامج العمل، أي الحد من الفقر. ومن شأن التقرير أن يساعد أيضاً على رفع مستوى الوعي بالصعوبات التي يرجح أن تواجهها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون في محاولتهم لضمان حصول أقل البلدان نمواً على فوائد فعلية بحكم مركزها كأقل البلدان نمواً.

٥- وتابع قائلاً إن الأونكتاد يعمل أيضاً على تعزيز تحليله للترابط بين التجارة والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. والهدف من ذلك هو تيسير اعتماد السياسات التجارية المناسبة من قبل هذه البلدان وتدابير الدعم الدولية التي تمكن التجارة من أن تصبح القوة المحركة للنمو والحد من الفقر.

٦- وقال إن أهم النتائج التي يتوقعها من دورة المجلس هي تفهم أكبر للمسائل المطروحة، والمزيد من التوافق في الآراء بشأن أفضل السبل للمضي قدماً في هذا المضمار وترسيخ الالتزام السياسي بالقيام بذلك. وأعرب عن أمله بتحقيق نتائج في ثلاثة مجالات رئيسية تتعلق أولها بأهمية النمو والتنمية الاقتصادية المستدامين في الحد من الفقر على نحو فعال في أقل البلدان نمواً. ويتعلق المجال الثاني بأهمية الصلة بين الاعتماد على السلع الأولية والفقر. فمن أهم الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير أنه من بين أقل البلدان نمواً، تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون في حالة الفقر المدقع أعلى مستوياتها في تلك البلدان التي تعتمد على صادرات السلع الأولية من أجل بقائها وتنميتها الاقتصادية. أما المجال الثالث فهو الصلة بين التهميش الاجتماعي - الاقتصادي لأشد البلدان فقراً والصعوبات التي تواجهها البلدان النامية الأكثر تقدماً في الحفاظ على تنميتها هي. ومن شأن إحراز التقدم في هذا المضمار أن يحد من العرض المفرط في أسواق السلع الأساسية وأن يعزز الفرص السوقية المتاحة لأقل البلدان نمواً.

٧- ولا تتطلب معالجة مشكلة التهميش الاجتماعي - الاقتصادي والفقر المدقع في أقل البلدان نمواً معاملة تفضيلية لهذه البلدان فحسب، بل إنها تتطلب أيضاً اتخاذ تدابير للحد من الاستقطاب في الاقتصاد العالمي. وينبغي تكييف الاستراتيجيات الإنمائية مع الاحتياجات والظروف الخاصة بكل بلد، ويعتبر العمل الإيجابي إزاء أقل البلدان نمواً أحد دعائم النهج المتعدد الأطراف.

٨- وقال رئيس البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية إن التقرير المعروض على المجلس يشكل أول تحليل شامل للفقر في أقل البلدان نمواً. فهو يقيس مدى انتشار وشدة الفقر على نحو دقيق ويحدد الاتجاهات مع مرور الزمن والفوارق بين أقل البلدان نمواً. وأشار إلى أن التقرير يستند إلى مجموعة جديدة من تقديرات الفقر التي تبين أن نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم قد قُدرت تقديراً ناقصاً في أشد البلدان فقراً، ولا سيما في أفريقيا.

٩- وقال إن القضايا الأساسية الثلاث التي يثيرها التقرير هي: فرص الحد من الفقر، وطبيعة التحدي الذي يتعين التصدي له بغية إتاحة تلك الفرص، مدى كفاية السياسات الوطنية والدولية الحالية في التصدي لهذا التحدي واغتنام تلك الفرص المتاحة. وفيما يتعلق بالفرص، فقد بين التقرير أنه في ظل المستويات المتدنية جداً لدخل الفرد، يمكن أن تؤدي مضاعفة متوسطة دخل الأسرة المعيشية إلى تخفيض معدلات الفقر المتمثل بدولار واحد في اليوم تخفيضاً كبيراً. وفيما يتعلق بالتحديات، قال إنه يتعين إتاحة هذه الفرص كي تقلت البلدان من مصيدة الفقر التي وقعت فيها. وهذه المصيدة قائمة لأن لشدة انتشار الفقر المدقع آثاراً تسفر بدورها عن استدامة الفقر المدقع. وأوضح أن هذه المشكلة حادة بصورة خطيرة في أقل البلدان نمواً التي تعتمد على صادرات السلع الأولية من أجل تأمين بقائها وتنميتها الاقتصادية، وأن انتشار الفقر في جميع أقل البلدان نمواً يعني أنه من الصعب تعبئة الموارد المحلية لتمويل الاستثمار الخاص، والهياكل الأساسية والخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك الإدارة الرشيدة. لكنه في الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية، تصبح مهمة التنمية أشد صعوبة بسبب هبوط أسعار السلع الأساسية وعدم استقرارها، وما يتصل بذلك من تراكم الديون الخارجية التي لا يمكن تحملها، والأخذ بنظام للمعونة/خدمة الديون تستخدم فيه المعونة لتمويل تسديد الديون وليس للتنمية. ويقول التقرير إن الشكل الراهن للعولمة يزيد من تفاقم مصيدة الفقر وبالتالي من حدة مشكلة التهميش الاجتماعي - الاقتصادي لأشد البلدان فقراً.

١٠- وفيما يتعلق بالقضية الأساسية الثالثة، قال إن السياسات الوطنية والدولية الحالية لن تكون كافية لتمكين البلدان من الإفلات من مصيدة الفقر واغتنام الفرصة الكبرى المتاحة للحد من الفقر على نحو سريع عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وأوضح أن المبادئ التي تقوم عليها السياسات الحالية، حسبما يجسدها نهج ورقات استراتيجية الحد من الفقر - أي زيادة المساهمة الوطنية والشراكات وتماسك السياسات الدولية - تعتبر مبادئ صحيحة. لكنه لا بد من بذل المزيد من الجهود الآن لتحسين تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر وضمان نجاعتها في الحد من الفقر بصورة فعالة في أقل البلدان نمواً. ويتعين أن يشمل ذلك، على الصعيد الوطني، استراتيجيات للحد من الفقر تكون أكثر اتجاهاً نحو التنمية وتسعى إلى زيادة الاستثمار والإنتاجية في قطاعات أساسية، إضافة إلى الصادرات. أما على الصعيد الدولي، ثمة حاجة لزيادة التخفيف من عبء الديون، وتوفير المزيد من المعونة الأكثر فعالية، وللمزيد من التعاون بين الجنوب والجنوب، ولتجديد وإعادة صياغة السياسة الدولية في مجال السلع الأساسية.

١١- وتعد بعض الأفكار الواردة في التقرير مثيرة للجدل، خاصة وأن التقرير كان أقل تفاؤلاً بشأن آثار إصلاحات التكيف الهيكلي التقليدية في البلدان الفقيرة جداً، وأقل تشاؤماً بشأن إمكانات التدخل بمزيد من الفعالية في مجال السياسات العامة من أجل تنشيط وتوجيه المشاريع الخاصة التي تشكل محرك التنمية والاستثمار والصادرات، دعماً للتنمية الوطنية والحد من الفقر. غير أن من المهم إجراء مناقشات فعالة على مستوى السياسة العامة تتناول مجالات الاختلاف وذلك لضمان انتهاج سياسات أفضل والتوصل إلى نتائج أفضل. ويعتبر النهج الذي اتبعه التقرير نهجاً عملياً يتسم بروح المشاركة في النقاش الحالي بشأن السياسات العامة بغية تحسين واقع الحال. وقد تم بحث وتقاسم الأفكار الواردة في التقرير في عدة محافل متعددة الأطراف؛ بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك في حلقات عمل وحلقات دراسية عقدت في جنيف، وهناك طلب كبير لهذا التقرير.

١٢- وأعرب ممثل بنين، الذي تحدث باسم أقل البلدان نمواً، عن ترحيبه بالتقرير، وشدد على جودة محتواه التحليلي وبيانه لحقيقة ضعف أقل البلدان نمواً من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية. وقال إن جهود التنمية في أقل البلدان نمواً إنما يعوقها انخفاض أسعار السلع الأولية، التي تشكل المصدر الرئيسي لحصائل صادرات تلك البلدان. وأوضح أن الصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في الوصول إلى الأسواق تثير قلقاً بالغاً، وأن ارتفاع التعريفات الجمركية على الواردات والحواجز التقنية أمام التجارة تحد من قدرة هذه البلدان على زيادة حصائل صادراتها وبالتالي على الحد من وطأة الفقر.

١٣- وقال إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافية إلى أقل البلدان نمواً قد انخفضت بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، وإن عبء الديون الخارجية يشكل قيداً إضافياً على تنميتها ويحد من قدرتها على الاستثمار. وبغية مساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها، ينبغي تقديم المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك عملاً بالتزامات الجهات المانحة، وينبغي تقديم هذه المساعدة على نحو يضمن نجاعتها.

١٤- وفيما يتعلق بسياسات التكيف، فقد ظل الفقر على حاله حتى في البلدان التي اعتمدت الإصلاحات المناسبة في هذا المجال. وقال إن هناك عدداً من أقل البلدان نمواً التي اعتمدت، أو التي تعمل على إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر وإن سياسات ورقات الحد من الفقر تتطلب، في هذا الصدد، تعبئة الموارد على النحو الأمثل وعملية تقوم على قدر أكبر من المشاركة لبلوغ الغايات المنشودة منها. ومن شأن اتباع نهج من هذا القبيل

أن يفسح المجال لتحقيق هدف الحد من الفقر الذي يتضمنه برنامج العمل الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وإعلان الألفية، ونتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخرى.

١٥- وأنتت ممثلة مصر التي تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين على العمل التحليلي الوارد في التقرير والذي يفتح سبلاً جديدة لفهم مشكلات أقل البلدان نمواً والتعامل معها. وقالت إن الفقر يتزايد في أقل البلدان نمواً، رغم اعتراف المجتمع الدولي بالمشاكل الخاصة التي تواجه هذه البلدان، وإنه إذا لم يتم اتخاذ إجراءات محددة وشجاعة من جانب كافة الأطراف المعنية، فقد يتعذر بلوغ الهدف الإنمائي الدولي المتمثل في الحد من الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

١٦- وفيما يتعلق بقضية المسؤولية الوطنية، قالت إن أقل البلدان نمواً قد أقرت بهذه المسؤولية، وهي تعتمد إصلاحات اقتصادية ترمي إلى دمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي. غير أن تقديم الدعم الخارجي، مثل التخفيف من عبء الديون، وتقديم المعونة وإتاحة الوصول إلى الأسواق، يظل أمراً بالغ الأهمية لنجاحها في هذه المحاولات. وبالإشارة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، أنتت على تلك البلدان المتقدمة التي احترمت التزاماتها في هذا المجال، ولكنها أعربت عن القلق إزاء اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية نحو التناقص، ودعت كافة الجهات المعنية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا المضمار. وقالت إن التنفيذ الفعال لحصيلة المؤتمرات المعقودة مؤخراً، بما في ذلك إتاحة وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم ومن تحديد الحصص، كما ورد في برنامج العمل الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، من شأنه أن يشكل خطوة هامة إلى الأمام في دعم عملية التنمية.

١٧- وأنتت على الجمعية العامة لموافقتها على إنشاء صندوق التضامن العالمي الذي سيساعد على التخفيف من حدة نقص الموارد ويكمل جهود المجتمع الدولي للقضاء على الفقر. كما أشارت إلى دور التعاون بين الجنوب والجنوب باعتباره مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب. وأنتت في هذا الصدد على البلدان النامية لما تبذله من جهود في مساعدة أقل البلدان نمواً على الرغم من مواردنا المحدودة. إلا أنها حذرت من أنه إذا أعاق التقدم في البلدان النامية الأكثر تقدماً أي حاجز غير مرئي، فإن ذلك سينطوي على آثار سلبية بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

١٨- وقالت إن مسألة السلع الأساسية هي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً لأن السلع الأساسية تمثل الناتج الرئيسي لعوامل الإنتاج فيها. وبالنظر إلى عدم وجود شبكات أمان اجتماعي، وقلة المدخرات، وما لم يتوفر الحد الأدنى من الاستثمارات، فإنه لا سبيل للإفلات من مصيدة الفقر. ولذلك فقد دعت المجتمع الدولي إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لمشكلات البلدان المصدرة للسلع الأساسية، مشيرة إلى أن الحل يتطلب اتخاذ إجراءات من مسارين ينطويان على توفير المساعدات الطويلة الأمد للجهود الوطنية الرامية إلى التنويع والمساعدة القصيرة والمتوسطة الأجل من أجل العثور على حل عادل من أجل الوقاية من تدهور أسعار السلع الأساسية.

١٩- وأخيراً، وفيما يتعلق بمسألة إصدار التقرير مرة كل سنتين، أعربت عن أملها بأن يعيد المجلس التأكيد على أهمية التقرير وتوفير الموارد اللازمة بغية نشره سنوياً.

٢٠- وقال ممثل الدانمرك، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي، وقبرص ومالطة وتركيا، إن تقرير أقل البلدان نمواً يعتبر إسهاماً هاماً وقيماً في مناقشة السياسات العامة المتصلة بأقل البلدان نمواً. وإنه ينبغي أن يكون هدف الدورة التنفيذية للمجلس العمل على التوصل إلى توافق في

الآراء بشأن سياسات الحد من الفقر، مع مراعاة الأهداف والغايات المتفق عليها في إعلان الألفية، بما في ذلك الهدف المركزي المتمثل في الحد من الفقر والذي ينبغي أن يشكل الغاية المتوخاة عموماً من عمل الأونكتاد.

٢١- وفيما يتعلق بالتقرير، شدد على ثلاث قضايا هي: الفرص وتحرير التجارة والتماسك. ففيما يتعلق بالفرص، قال إن التقرير تضمن توصيات قيمة في مجال السياسة العامة ومهد الطريق لاتخاذ قرارات هامة في هذا المجال من جانب أقل البلدان نمواً، حيث تعتبر آراء هذه البلدان بشأنها موضع اهتمام لدى الجميع. أما في ما يخص مسألة تحرير التجارة، فقال إن أقل البلدان نمواً تستحق اهتماماً خاصاً. وأشار إلى أنه يوافق على ما ورد في التقرير من أن تحرير التجارة لا يؤدي بالضرورة إلى النمو والحد من الفقر، ولكن تحرير التجارة على أساس حسن التنظيم، إذا ما اقترن بتدابير أخرى في مجال السياسة العامة، يعد شرطاً ضرورياً للنمو الطويل الأمد والحد من الفقر. وقال إن الإطار المتكامل يعتبر مبادرة واعدة في دعم الجهود الوطنية لإدماج التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وأعرب عن أمله، فيما يتعلق بالتماسك، بأن يساهم النقاش الدائر حول الروابط بين التجارة واستراتيجيات الحد من الفقر في تحقيق التماسك في هذا الميدان، وأعرب عن تقديره لمشاركة البنك الدولي في دورة المجلس هذه من أجل توفير الدعم لتلك الجهود.

٢٢- وفيما يخص الحد من الفقر، شدد على ضرورة اتخاذ تدابير دولية موجهة تدعم الجهود الوطنية. وفيما يتصل بإتاحة سبل الوصول إلى الأسواق، قال إن الاتحاد الأوروبي اتخذ مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح"، ودعا الآخرين إلى اتخاذ مبادرات مماثلة بغية إتاحة سبل الوصول على أساس الإعفاء من الرسوم ومن تحديد الحصص إلى الأسواق لصالح المنتجات الناشئة من أقل البلدان نمواً. وأخيراً، أعرب عن ترحيبه بزيادة الدعم الدولي من أجل بناء القدرات التجارية بغية التغلب على القيود في مجال العرض. وأكد على التزام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بجدول الأعمال هذا، وقال إن المجلس الأوروبي أرسل رسالة واضحة مفادها أن الاتحاد على استعداد للوفاء بالتزاماته التي تعهد بها في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ.

٢٣- وقال ممثل جنوب أفريقيا، الذي تحدث باسم المجموعة الأفريقية، إن التحليل الوارد في التقرير يشكل إسهاماً هاماً في فهم طبيعة وعمق المشكلات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، ويوفر إرشادات ضرورية بشأن المجال الذي يتعين التركيز عليه لدى التصدي لهذه التحديات. كما شدد على الحاجة لإجراء مداولات واتخاذ إجراءات عاجلة لصالح البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، كما شدد على ضرورة تحديد عناصر لسياسة دولية في مجال السلع الأساسية يمكن أن توفر الدعم لبلوغ هدف الحد من الفقر. وقال إن النمو المستدام لا يمكن أن يتحقق إلا في البلدان التي تنهض بعملية التنويع.

٢٤- وأضاف قائلاً إنه إذا ظلت البيئة الاقتصادية العالمية الحالية والسياسات المرتبطة بها على حالها، فإنه لا يرجح أبداً أن تبلغ أقل البلدان نمواً أهداف الحد من الفقر الواردة في برنامج عمل بروكسل وإعلان الألفية. وأشار إلى ضرورة تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والتعجيل بالتخفيف من عبء الديون على نحو فعال، وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق، وتعزيز قدرات المؤسسات في مجال التنفيذ والإدارة الرشيدة.

٢٥- وقال إن ثمة حاجة لتحسين ورقات استراتيجية الحد من الفقر وتدعيمها فيما يخص المساهمة الوطنية، ومحتوى السياسات، والموارد. وشجع الجهات المانحة على الوفاء بالتزاماتها بشأن أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية

الواردة في برنامج عمل بروكسل، وشدد على أهمية المعونة غير المشروطة والتي يمكن التنبؤ بها. وأعرب عن أملهم بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهمية إقامة نظم لرصد أداء الجهات المانحة في محاولتها الرامية إلى تحسين نوعية المعونة وفعاليتها. وقال إن ذلك سيساهم أيضاً في قيام أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين معاً باستكشاف إمكانات المفاضلة بين مختلف مستويات المساعدة الخارجية والحد من الفقر.

٢٦- وفيما يتعلق بقضية الديون الخارجية، يتعين على الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف إلغاء كافة الديون المستحقة على أقل البلدان نمواً، وتنفيذ المبادرة المعززة لتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تنفيذاً كاملاً وعاجلاً. وفيما يتعلق بسبل الوصول إلى الأسواق، قال إن مبادرات مثل مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح" و"قانون النمو والفرص في أفريقيا"، تعتبر خطوات في الاتجاه الصحيح. لكن الحواجز التجارية المتبقية (مثل تصاعد التعريفات الجمركية والذروات التعريفية وغيرها من الحواجز غير التعريفية المعقدة) ما زالت تعوق دخول صادرات أقل البلدان نمواً إلى أسواق أهم الشركاء التجاريين. وقال إنه ينبغي في هذا الصدد استكمال العروض المتصلة بزيادة سبل الوصول إلى الأسواق باتخاذ إجراءات محددة لمعالجة موضوع القيود في مجال العرض، وإيلاء الأولوية لضمان توجيه المزيد من المعونة نحو القطاعات الإنتاجية والهياكل الأساسية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً.

٢٧- وقال ممثل إندونيسيا، متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية والصين، إن تكريس الدورة التنفيذية للمجلس لمعالجة المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نمواً إنما يشكل اعترافاً بالتحديات التي تواجهها هذه البلدان والمجتمع الدولي على حد سواء. وأشار إلى الاستنتاج الذي توصل إليه تقرير أقل البلدان نمواً بشأن تزايد عدد الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بنسبة الضعف على مدى الثلاثين سنة الماضية، وشدد على أن مستوى الدخل والإنفاق في أوساط فقراء أقل البلدان نمواً في آسيا كان متدنياً إلى أبعد الحدود في السياق العالمي. وما لم يتم عكس الاتجاهات الحالية بتقديم المساعدة الكافية من جانب الشركاء الإنمائيين، فسوف يكون من المستبعد أن تحقق معظم أقل البلدان نمواً أهداف الحد من الفقر. وبالتالي فقد دعا إلى اتباع نهج شامل، على المستوى الوطني والدولي، لحل المشاكل الإنمائية المعقدة التي تواجهها أقل البلدان نمواً.

٢٨- وقال إن الإفلات من مصيدة الفقر هو الأساس في بلوغ هدف خفض معدلات الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى أن حالة الفقر المتمثل في وجود فقراء يعيشون على دولار واحد في اليوم قد أخذت تنحسر في البلدان الآسيوية الكبرى المتدنية الدخل، فإن مشكلة الفقر أصبحت تمثل، على نحو متزايد، قضية تمس أقل البلدان نمواً أكثر من سواها. ورغم أن المسؤولية الرئيسية عن صياغة السياسات والأولويات الوطنية وتنفيذها تنفيذاً فعالاً تقع على عاتق أقل البلدان نمواً، فإنه لا يمكن لهذه الجهود أن تبلغ أهدافها دون توفر الدعم الدولي الكافي ونوه بزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية مؤخراً بالمقارنة مع أواخر التسعينات، ولكنه دعا البلدان المانحة إلى بذل المزيد من الجهود بغية الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية وإزالة أية شروط تتعلق بها وضمان القدرة على التنبؤ. يمثل هذه التدفقات من الموارد إلى أقل البلدان نمواً. وقال إنه ينبغي إعطاء الأولوية لتوجيه المزيد من المعونات إلى القطاعات الإنتاجية والهياكل الأساسية الاقتصادية بغية معالجة القيود القائمة في مجال العرض. وفيما يتعلق بعبء الديون الثقيل، فقد حث الدائنين على إلغاء كافة الديون المستحقة على أقل البلدان نمواً، ودعا إلى التنفيذ الكامل والفعال للمبادرة المعززة لتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٢٩- وفيما يخص ورقات استراتيجية الحد من الفقر، قال إنه ينبغي ألا تقتصر هذه العملية على اتخاذ تدابير تثبيت قصيرة الأمد، بل ينبغي أن تسعى أيضاً إلى تحقيق التنمية الأطول أمداً لأقل البلدان نمواً والحد من الفقر فيها. وأشار إلى أن الأدلة العملية تبين أن الشروط الصارمة والمتطلبات في مجال السياسة العامة لا تكفل التنمية المستدامة لهذه البلدان. كما شدد على الحاجة إلى ضمان المساهمة والاستقلال من قبل أقل البلدان نمواً في رسم وترتيب تسلسل سياساتها الإنمائية وتطبيقها. وشدد بالتالي على الحاجة لبناء قدرات الدول وتدعيمها لهذه الغاية. كما دعا إلى إيلاء المزيد من الاهتمام إلى كيفية عمل سياسة فرض الشروط على السياسات العامة في البلدان الفقيرة. وأعرب في الختام، عن أمله بأن يعزز الأونكتاد بحوثه التحليلية بشأن مشاكل أقل البلدان نمواً، وحث الشركاء الإنمائيين على تزويد الأونكتاد بالموارد الضرورية لمواصلة بحوثه وتوفير المساعدة التقنية لذلك.

٣٠- وقال ممثل هايتي، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢ يظهر أن الفقر قد تفاقم في عدد من أقل البلدان نمواً ويحدد عدداً من العوامل التي يمكن أن تساعد تلك البلدان على الإفلات من مصيدة الفقر. وأضاف قائلاً إن عدداً من أقل البلدان نمواً قد اعتمدت برامج التكيف الهيكلي لكن الفقر ازداد تفاقمًا حتى في أقل البلدان نمواً التي ثبت أنها تمثل امتثالاً جيداً لتعليمات البنك الدولي. وقال إن عدداً كبيراً من أقل البلدان نمواً لن يتمكن من بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية المنصوص عليها في إعلان الألفية وفي برنامج عمل بروكسل.

٣١- وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً المعتمدة على صادرات السلع الأساسية، قال إن تقرير أقل البلدان نمواً يبين أن هذه البلدان شهدت ازدياد الفقر فيها، وتأثرت بسبب ضعف حصائل الصادرات وعدم استقرارها وضخامة عبء الديون. مما أسفر عن تفاقم الفجوة في الدخل بين هذه البلدان والبلدان الغنية مع مرور الزمن. وأشار إلى أن أقل البلدان نمواً التي نوّعت صادراتها وحولتها إلى سلع مصنّعة و/أو خدمات قد نجحت في تخفيض مستويات الفقر، كما أشار إلى الصلة بين مستوى الفقر في بلد ما وقدرته على تنويع هياكل إنتاجه، فشدد على أهمية هيكل التصدير في البلد المعنى بالنسبة لجهوده الإنمائية.

٣٢- وقال إن مجموعته تؤيد بقوة الفكرة القائلة بوجوب أن تكون للتنسيق بين بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز الهياكل الأساسية المحلية مكانة في الجهود الإنمائية. ويتعين تجسيد هذه العناصر في ورقات استراتيجية الحد من الفقر وضمن الإطار المتكامل.

٣٣- وأكد أن أمر نجاح استراتيجيات التنمية لا يعود إلى أقل البلدان نمواً وحدها وإنما (وإلى حد كبير) إلى المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يعدّ ضعف مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، والشروط المرتبطة بالمعونة وقصور عملية تخفيف أعباء الديون، وعدم فعالية سبل الوصول إلى الأسواق، مشكلات لا يستهان بها. وعليه فقد حث الشركاء الإنمائيين على مضاعفة جهودهم فيما يخص التزامهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، والتخفيف من عبء الديون، وتيسير سبل الوصول إلى الأسواق. وقال إنه يتعين أن تزيل البلدان المتقدمة التعريفات الجمركية على الواردات وتقلع عن تحديد الحصص، وتخفيض الحواجز التقنية أمام التجارة، بما في ذلك المعايير الصارمة جداً فيما يتعلق بالصحة وصحة النباتات، وقواعد المنشأ المعقّدة بشكل لا مبرر له. كما ينبغي أن تزيد أيضاً فعالية المعونة عن طريق إزالة التناقضات في السياسات العامة الحالية، وخصوصاً بوقف الإعانات المقدمة إلى قطاعي الزراعة والصحة. حيث إن هذه الإعانات تؤثر تأثيراً سلبياً على قطاعي الإنتاج والتصدير في أقل البلدان نمواً.

٣٤- وقال إن عدداً لا يستهان به من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات المنتجات الأولية غير النفطية، وإنه يتعين التشديد على تقديم المساعدة فيما يتعلق بالسياسات التي تهدف إلى تثبيت أسعار هذه المنتجات، حيث إن ذلك يمكن أن يساهم في التنويع ويزيد من القيمة المضافة لصادرات أقل البلدان نمواً. وأخيراً، قال إن مجموعته تشجع أقل البلدان نمواً على مراعاة الاستنتاجات الواردة في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢ وذلك في استراتيجياتها الرامية إلى الحد من الفقر، وأعرب عن أمله في أن تنظر المؤسسات الدولية أيضاً، بصورة جدية، في النتائج التي توصل إليها التقرير.

٣٥- وقال ممثل سويسرا إن تقرير أقل البلدان نمواً طرح عدداً من الاقتراحات بشأن طرق فك الارتباط بين الاعتماد على السلع الأساسية، وشيوع الفقر والديون، وقال إنه يشجع الأونكتاد على التعمق في تحليله لهذه المجالات. أما فيما يخص مسألة عدم تقدير دور النمو الاقتصادي كمحرك لعملية الحد من الفقر التقدير الذي يستحقه، فإن الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية قد أبدت اهتماماً بهذه القضية بالفعل.

٣٦- وقال إن تقرير أقل البلدان نمواً كان صائباً فيما يخص الحاجة للمزيد من المساهمة والمشاركة الوطنية في تعريف وتنسيق السياسات والاستراتيجيات الإنمائية. غير أن الشروط المفروضة على المعونة فيما يتعلق بالحكم السديد والإصلاحات الهيكلية ينبغي أن تدفع سلطات أقل البلدان نمواً إلى اتخاذ قرارات مبتكرة وشجاعة.

٣٧- وتابع قائلاً إنه يبدو أن نظرة تقرير أقل البلدان نمواً كانت متشائمة إلى حد ما فيما يتعلق بقدرة التدابير الوطنية على تحسين الأوضاع، ولذلك فإن أقل البلدان نمواً لم تجد التشجيع الكافي على إجراء الإصلاحات. أما الفوائد المحتملة المترتبة على التعاون الإقليمي والتعاون بين الجنوب والجنوب فلم تحظَ بالاهتمام الكافي، وقال إن التقرير تضمن رأياً انتقادياً نوعاً ما لنهج ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وأشار إلى أن عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر تواجه عدداً من المشكلات، لكنه يتم بذل الجهود في البلدان المستفيدة لتعزيز كفاءة هذه العملية.

٣٨- ويتطلب ضمان الكفاءة في السياسات الوطنية والإقليمية والدولية إيلاء اهتمام خاص لمنع النزاعات وتسويتها، حيث إن النزاعات تعوق حالياً جهود التنمية في عدد كبير جداً من أقل البلدان نمواً. وينطبق هذا أيضاً على مشكلة نمو السكان. وأخيراً، فإن تشكيل تحالف وطني وإقليمي ودولي واسع النطاق تشارك فيه المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك القطاع العام والخاص، يعد شرطاً مسبقاً لنجاح برنامج عمل بروكسل.

٣٩- وقال ممثل النرويج إن الأونكتاد، إذ يخصص دورة تنفيذية من دورات المجلس لأقل البلدان نمواً إنما يؤكد على أنه يضع مصالح أفقر البلدان وأضعفها في صدارة جدول أعماله. وقال إن تقرير أقل البلدان نمواً يشكل تحليلاً يبعث على التفكير ويزيد من فهم النهج الحالية المتبعة إزاء الحد من الفقر ويساهم في بلوغ أهداف إعلان الألفية في مجال التنمية. وأعرب عن ترحيبه بتشديد التقرير على النهج الموجه نحو التنمية، لكنه قال إن نهجاً من هذا القبيل يعدُّ مكملاً للنهج القائمة على التكيف، لأن التنمية لا يمكن أن تكون مستدامة إلا في ظل بيئة اقتصاد كلي مستقرة. وأوضح أن النهج الموجهة نحو التنمية تتطلب أيضاً التشديد تشديداً أكبر على دور القطاع الخاص، والاعتراف بأهمية الهياكل الأساسية والتعليم والصحة. وأخيراً، فإن النهج الموجهة نحو التنمية والتي تهدف إلى الحد من الفقر يجب أن تتناول أيضاً الآثار التوزيعية. وقال إن تقديرات الفقر الجديدة التي تضمنها التقرير لا تسمح بإجراء مقارنة لحالة الفقر بين مختلف البلدان فحسب، بل إنها تسمح أيضاً بإجراء تقييم لاتجاهات الفقر على مرّ

الزمن. ويعد هذا التقييم تحديداً بالغ الأهمية فيما يتعلق بقياس الفقر. وأضاف قائلاً إن نجاح النهج الموجهة نحو التنمية والحد من الفقر يتوقف إلى حد كبير على عوامل وطنية، ولا سيما وجود نظام يقوم على الحكم الرشيد وسيادة القانون، لكنه يتوقف إلى حد كبير أيضاً على عوامل دولية. وبالتالي فإنه ينبغي لمجتمع المانحين توفير المزيد من التعاون التقني الناجح، وزيادة سبل الوصول إلى الأسواق، والإسراع في التخفيف من عبء الديون. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على مجتمع المانحين أن يتناول بصورة جديدة المشكلات التي تواجهها أقل البلدان نمواً التي تعتمد اعتماداً شديداً على تصدير السلع الأساسية الأولية.

٤٠ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن تقرير أقل البلدان نمواً يساعد المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى فهم القضايا التي تواجه أقل البلدان نمواً والتحدي المتمثل في الحد من الفقر والتصدي لهما. وأعرب عن ترحيبه بصورة خاصة بالتحليل الذي احتواه التقرير لموضوع الفقر وصلته بالنمو في أقل البلدان نمواً. غير أنه حث الأونكتاد على إجراء المزيد من البحوث عن العوامل التي تقيد النمو وعن الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. وقال إن عمل حكومته المتعلق بأقل البلدان نمواً يكشف عن وجود فوارق أكبر في النمو فيما بين هذه البلدان لا يمكن تفسيرها من خلال مستويات الفقر واعتماد الصادرات على السلع الأساسية الأولية غير النفطية وحدها. وأوضح أن فهم نوع العوامل التي تساهم في النمو أو تعوقه وفي الحد من الفقر يُعتبر بالغ الأهمية. ورحب بإشارة تقرير الأونكتاد بصورة موجزة إلى أثر النزاعات على تنمية أقل البلدان نمواً.

٤١ - وقال إن حكومته تفي بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً وإن برنامج عمل بروكسل يشكل تكملة هامة للخطط الإنمائية الأخرى، وينبغي أن يراعى في تنفيذ البرنامج بصورة خاصة التجارة والاستثمار وتوزع القطاع الخاص، علاوة على المسؤولية الوطنية لأقل البلدان نمواً وضرورة إقامة نظام يقوم على الحكم السديد. وأخيراً، شدد على الحاجة لزيادة فعالية المعونة. وقال إن نجاح برنامج عمل بروكسل يعتمد أولاً وقبل كل شيء على الاستراتيجيات الفعالة للحد من الفقر.

٤٢ - وقال ممثل الصين إنه حان الوقت لأن يفهم المجتمع الدولي بالالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الدولية الأخيرة. بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، والمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية. وقال إن الصين ترحب بتقرير أقل البلدان نمواً والتحليل الوارد فيه. حيث إنه يشدد على أهمية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر وكذلك أهمية تطوير قطاع الإنتاج من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. ويتطلب الإفلات من مصيدة الفقر أن تكون للبلدان سيطرة فعلية على استراتيجيات الحد من الفقر وأن تكيف هذه الاستراتيجيات مع الأوضاع الوطنية المحددة، ولا بد أن تركز على تنمية القدرات المحلية في مجالي الإنتاج والعرض وتشجيع الاستثمار. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي جهود أقل البلدان نمواً من خلال الوفاء بالتزاماته تجاهها ووضع السياسات المكملية المناسبة. وقال إن الغايات الإنمائية المبينة في برنامج عمل بروكسل تتسم بأهمية خاصة في هذا السياق. وأضاف قائلاً إنه يتعين على الشركاء الإنمائيين المتقدمين لأقل البلدان نمواً أن يتخذوا الإجراءات اللازمة لزيادة سبل الوصول إلى الأسواق أمام صادرات أقل البلدان نمواً، لكنه ينبغي أيضاً تعزيز التعاون الدولي من أجل التصدي للآثار الاقتصادية السلبية المرتبطة بالتبادل التجاري غير الموازي الذي يواجهه العديد من أقل البلدان نمواً. وعلاوة على التعاون بين البلدان المتقدمة وأقل البلدان نمواً، يمكن للتعاون الإقليمي والتعاون بين الجنوب والجنوب أيضاً أن يلعب دوراً في تنمية أقل البلدان نمواً. وقال إن الصين تهتم اهتماماً شديداً في هذا الإطار بتنمية أقل

البلدان نمواً وإثماً ستتخذ إجراءات لتوفير المعونة لتنميتها. وقال أخيراً إن الأونكتاد ينبغي أن يلعب دوراً أكبر في العمليات المرتبطة بورقات استراتيجية الحد من الفقر. وإن ثمة حاجة للتعاون الوثيق بين الأونكتاد ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، إضافة إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية. وقال إن من الحيوي، لبلوغ هذا الهدف، أن يواصل الأونكتاد ويعزز بحوثه وتحليلاته للسياسة العامة فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً.

٤٣- وشدد ممثل صندوق النقد الدولي على أن منظمته توافق على ما ورد في جزء كبير من تقرير أقل البلدان نمواً. وقال إن الحسابات الوطنية الجديدة القائمة على تقديرات لمستوى الفقر والتي عرضها التقرير تعتبر استكمالاً هاماً لتقديرات الفقر الحالية، ولا سيما من حيث إنها تفسح المجال لتحليل الاتجاهات وتسلط الضوء على العلاقة بين الفقر والنمو في أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل. وقال إنه يشاطر الأونكتاد رأيه بشأن أهمية سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة نحو النمو وتطوير القدرات الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يوافق على الحاجة لإدماج أقل البلدان نمواً إدماجاً استراتيجياً في الاقتصاد العالمي. وقال إن هذه السياسات يجب أن تكملها سياسات اجتماعية تستبعد تهميش وإقصاء المجموعات والأقاليم عن عملية التنمية. وقال إن صندوق النقد الدولي يظل ملتزماً التزاماً راسخاً ببلوغ أهداف إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة في مجال التنمية، بما في ذلك الحد من انتشار الفقر المدقع. وأشار إلى أن الصندوق سيواصل لهذه الغاية مشاركته في العمليات المتصلة بورقات استراتيجية الحد من الفقر، وأنه يواصل عملية التخفيف من عبء الديون في إطار مبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقال في الختام إن التقرير يساعد على تعزيز مناقشات المجتمع الدولي في هذا الصدد ويشكل مثلاً أكيداً على كيفية عمل الشركاء الإنمائيين مع بعضهم البعض من أجل النهوض بالغايات الإنمائية التي يجسدها إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة.

باء - ملخص الرئيس

٤٤- عقد مجلس التجارة والتنمية دورته التنفيذية الأولى بشأن أقل البلدان نمواً في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وكانت هذه الدورة مخصصة حصراً لتناول المشاكل المحددة التي تواجهها أقل البلدان نمواً، وانعقدت بموجب قرار اتخذ في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للمجلس المعقودة في بانكوك، تايلند، في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢. وقرر المجلس في دورته الاستثنائية أنه "... عقب نشر تقرير أقل البلدان نمواً، سيتم عقد دورة تنفيذية للمجلس بشأن أقل البلدان نمواً، وذلك لمدة لا تتجاوز ٣ أيام من أجل مناقشة التقرير...".

٤٥- وقد ركزت الدورة التنفيذية على القضايا التي أثارها "تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢: الإفلات من مصيدة الفقر" وذلك لغايتين رئيسيتين: أولهما الإسهام مساهمة جوهرية في مناقشة السياسات المتعلقة باستراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك تحديد التدابير اللازمة في مجال السياسات على المستويين الوطني والدولي، بغية تمكين أقل البلدان نمواً من الإفلات من مصيدة الفقر، وثانياً، تشجيع التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العناصر الأساسية للسياسات الفعالة في الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً.

٤٦- واستفادت الدورة التنفيذية للمجلس من مناقشات الأفرقة التي تناولت ثلاثة أسئلة رئيسية:

- هل يمكن أن تتصدى السياسات الوطنية والدولية الراهنة لمعضلة الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً؟
- ما هي التحسينات التي يمكن إدخالها على المحتوى الموضوعي للاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر؟
- ما هي أهم التحسينات التي يمكن إدخالها على تدابير الدعم الدولية لصالح أقل البلدان نمواً بغية ضمان زيادة فعالية الحد من الفقر؟

وقد كان من بين أعضاء أفرقة المناقشة والخبراء ووزراء ومسؤولون عن رسم السياسات العامة من أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين، إضافة إلى المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والأوساط الأكاديمية.

٤٧- وكان "تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢" على وجه العموم موضع ترحيب وثناء بوصفه تحليلاً ممتازاً ("أحد أفضل التحليلات لسنوات عديدة") ساهم مساهمة كبيرة في وصف وتحليل حالة الفقر في أقل البلدان نمواً وفي رسم السياسات الوطنية والدولية للحد من الفقر على نحو فعال في هذه البلدان وبلوغ الأهداف الأساسية لبرنامج العمل الذي تم وضعه في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. ورغم أن الصورة التي يرسمها تعدّ قائمة، فإنه ينبغي النظر إليها باعتبارها تنطوي على دعوة أتت في الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات بدلاً من أن تشكل مصدراً للتشاؤم واليأس.

تحدي الحد من الفقر ومدى كفاية السياسات الوطنية والدولية للتصدي له

٤٨- أعرب المشاركون عن بالغ قلقهم إزاء الظروف الاجتماعية - الاقتصادية الشديدة البؤس التي ما زالت سائدة في أقل البلدان نمواً، مما يشكل تحدياً ماثلاً أمام هذه البلدان نفسها والمجتمع الدولي. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فلن يكون في وسع أقل البلدان نمواً أن تحقق أهداف الحد من الفقر الواردة في برنامج العمل وإعلان الألفية. فقد كان الغرض الرئيسي من إعلان الألفية وبرنامج العمل تحقيق تقدم كبير في اتجاه خفض نسبة الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع ويعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، والنهوض بالنمو والتنمية المستدامين لأقل البلدان نمواً بوسائل منها زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي زيادة كبيرة ومستمرة في هذه البلدان.

٤٩- وقد توافقت آراء المشاركين على أنه عندما يكون الفقر مدقعاً إلى هذا الحد ويمس نسبة كبيرة من السكان كما هو الحال في معظم أقل البلدان نمواً، فإنه لا يكون مجرد نتيجة للركود الاقتصادي بل إنه يكون أيضاً سبباً في هذا الركود. والتحدي المتمثل في الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً يعتبر بحق مشكلة إفلات من مصيدة الفقر حيث يخلق الفقر المدقع الواسع الانتشار آثاراً تسبب استمرار الفقر. ولعل سبب هذه الحلقة المفرغة هو قلة الموارد المحلية اللازمة لتشجيع الاستثمار والإنتاجية (وهو أمر يتضح من تدني معدلات الادخار تدنياً شديداً)، علاوة على تدهور البيئة الذي يحدث في الوقت الذي يضطر فيه الناس إلى استهلاك مواردهم البيئية بغية البقاء على قيد الحياة. ومما يزيد هذه المشكلات تفاقمها البيئة الاقتصادية الخارجية غير المواتية التي تشمل عوامل من قبيل أعباء الديون التي لا يمكن تحملها، وتراجع التدفقات المالية، وهبوط أسعار السلع الأساسية وعدم استقرارها، وصعوبة وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. أما العوائق الجغرافية بما فيها البعد عن المناطق الساحلية، والتربة المجربة، والأمراض المتوطنة (وأهمها الملاريا)، فإنها تزيد المشكلة تعقيداً بالنسبة للعديد من أقل البلدان نمواً. وتسفر

كل هذه العوامل عن أزمة هيكلية شديدة تتمثل في بطء النمو الاقتصادي. ويمكن التحدي هنا في الخروج من هذه الدينامية السلبية والدخول في دينامية إيجابية تتمثل في النمو المستدام ذاتياً.

٥٠- وأعرب عدد من المشاركين عن رأي مفاده أن قوى السوق وحدها لا يمكن أن تفعل ذلك وأن ثمة حاجة للتعاون الدولي الحقيقي في مكافحة الفقر وأن الضرورة تدعو لاتباع نهج شامل في حل مشكلات التنمية المعقدة التي تواجه أقل البلدان نمواً، مثل ضعف القدرة الإنتاجية، وتدني معدلات النمو الاقتصادي، وانتشار الأمية، وعدم التوازن في توزيع الدخل، والنمو السريع للسكان، وتدهور البيئة، ومرض الإيدز والعدوى بفيروسه، والتزاعات والقتال السياسية.

٥١- وقد تم التسليم بإحراز تقدم لا يستهان به في التصدي لتحدي الحد من الفقر ضمن إطار الشراكة الجديد الذي أنشئ من خلال نهج ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. حيث إن بلداناً مثل رواندا وأوغندا قد اغتنمت فرصة التحكم الوطني باستراتيجيات الحد من الفقر الوطنية، وأخذت تتجه إلى تحديد أولوياتها بطرق مبتكرة.

٥٢- غير أنه ما زالت تظهر على المستوى الوطني أوجه ضعف عامة في النهج المتبع حالياً وذلك للأسباب التالية: بطء عملية تكييف ممارسات الجهات المانحة مع نهج الورقات الجديدة لاستراتيجيات الحد من الفقر، والزيادة الطارئة على عدد الشروط التي يتم فرضها، ومشكلة تحديد إطار الاقتصاد الكلي المناسب في ظل أوضاع يتم فيها تمويل قدر كبير من النفقات العامة من خلال المعونة المقدمة، والاتجاه نحو النمو البطيء في الورقات الأولية لاستراتيجيات الحد من الفقر، مما انعكس في ضعف إدماج قضايا التجارة وعدم الاهتمام الكافي بدور القطاع الخاص ومناخ الاستثمار، وضعف قدرات الدول عموماً. وكانت نتيجة ذلك أنه لم يتضح بعد ما إذا كانت عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر تعود بأي فائدة إجمالية أم لا. ويمكن لهذه العملية في أسوأ الأحوال أن تزيد من ضعف الدولة وحاجتها.

٥٣- أما على المستوى الدولي، وعلى الرغم من الوعود الجديدة التي قطعت في مونتيري وجوهانسبرغ، فإنه لا توجد حتى الآن أية "شراكة مالية حقيقية" مع البلدان الغنية، أو تعاون كاف في مجال العلم والتكنولوجيا، أو نظام تجارة "مفتوح وعادل" من شأنه أن يساعد أقل البلدان نمواً على التصدير كي تتخلص من الفقر. وفيما يتعلق بهذا الموضوع الأخير، فإن مشكلات الوصول إلى الأسواق والذروات التعريفية ما زالت قائمة، وقد كان للإعانات الزراعية التي تقدمها البلدان الغنية آثار سلبية إلى أبعد الحدود على إمكانات النمو وعلى حالة الفقر في البلدان الفقيرة، فالحواجز غير التعريفية، ولا سيما تدابير صحة النبات، إضافة إلى قواعد المنشأ، ما زالت تشكل حواجز أمام التجارة عند منح أفضليات خاصة في مجال الوصول إلى الأسواق. وباختصار، فإن ما يحدث الآن هو حرمان أقل البلدان نمواً من الاندماج على نحو فعال.

٥٤- وقد ظهر أن البلدان الأقل نمواً التي تعتمد اعتماداً كبيراً على سلعة أساسية وحيدة أو بضع سلع أساسية في صادراتها تواجه مشكلات خاصة بها. وغالباً ما تتوفر لدى هذه البلدان مجموعة محدودة من المنتجات التي تخدم أسواقاً دولية في طريقها إلى الزوال أو تعاني من الركود، مما يسفر عن إنتاجية منخفضة وقيمة مضافة متدنية وقطاع سلع أساسية غير تنافسي نسبياً في أقل البلدان نمواً. أما قدرة التجارة الدولية على القيام بدور المحرك للنمو والحد من الفقر فتعوقه في العديد من أقل البلدان نمواً أسعار السلع الأساسية العالمية المتناقصة وغير المستقرة. ومن الأمثلة على ذلك أن حصائل البلدان المنتجة للبن بلغت في أوائل التسعينات ما يقارب ١٠ إلى ١٢ مليار دولار وبلغت قيمة مبيعات البن بالتجزئة، في البلاد الصناعية عموماً، قرابة ٣٠ مليار دولار. وقد تجاوزت قيمة مبيعات

الستجزة الآن ٧٠ مليار دولار لكن البلدان المنتجة للبن لا تتلقى سوى ٥,٥ مليار دولار منها. حيث إن أسعار المنتجين وصلت إلى أدنى مستوى لها على مدى ١٠٠ سنة.

٥٥- وأشار أعضاء أفرقة المناقشة تحديداً إلى ضعف الإطار المتكامل ومبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. حيث إن الموارد المالية التي يتم الالتزام بها حالياً لأغراض الإطار المتكامل ليست كافية، بالنظر إلى الحاجة الملحة لتحسين قدرات التوريد في أقل البلدان نمواً (١٠ ملايين دولار لـ ٤٩ بلداً على مدى ٧ سنوات). وعلى الرغم من أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد أسفرت عن تخفيض مدفوعات خدمة الديون، فهي ليست ناجعة بسبب المبالغة المتعمدة في التفاؤل بشأن التوقعات الخاصة بالصادرات، والبطء الذي تصل فيه البلدان إلى نقطة الإنجاز، عندما يتم الالتزام بصورة لا رجعة فيها بالتخفيف من عبء الديون، وفرض الشروط غير المناسبة، وخصوصاً تلك المرتبطة بمرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو. وثمة مشكلة خاصة هي أنه لا توجد آلية لإدخال جميع الدائنين في هذه العملية، ويلجأ الدائنون الآن إلى رفع دعاوى ضد بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل استعادة الديون المستحقة لهم.

٥٦- وقد تم الاتفاق على أن الجهود الوطنية يجب أن تشكل أساس عملية الحد من الفقر، ولكنه في عالم سائر نحو العولمة، تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية المؤاتية أمراً لا غنى عنه من أجل الإفلات من مصيدة الفقر. بيد أن المعونة قليلة جداً وكذلك التخفيف من عبء الديون والتجارة والاستثمار، وكل هذه العوامل، إضافة إلى عدم اتساق العلاقات الاقتصادية الدولية، تحد من فعالية التدفقات الدولية بوصفها آلية للإفلات من مصيدة الفقر. وثمة أوجه تضارب كبيرة في السياسات العامة المتبعة في المبادرات الدولية الرامية إلى الحد من الفقر، حيث إن دعائم الدعم الدولي بشكل أو بآخر تقوض بإجراءات أخرى يتخذها الشركاء الانمائيون.

تحسين محتوى استراتيجيات الحد من الفقر

٥٧- لقد كان هناك توافق قوي في الآراء على أن النمو الاقتصادي السريع والتنمية المستدامة يشكّلان أساس الحد من الفقر على نحو فعال في أقل البلدان نمواً. وينبغي النظر إلى ورقات استراتيجية الحد من الفقر من هذه الزاوية بوصفها وسيلة لتأمين النمو الاقتصادي، شرط أن يكون أساسها استراتيجية إنمائية وطنية طويلة الأمد. ولا تعتبر ورقات استراتيجية الحد من الفقر آلية لإعادة توزيع الرعاية الاجتماعية على المستوى الدولي. بل ينبغي أن تكون أساس الاستراتيجيات الوطنية من أجل إيجاد ثروة عريضة القاعدة. وبالتالي فإن استراتيجيات الحد من الفقر الموجهة نحو التنمية تعتبر مستصوبة وينبغي أن تؤكد على ضمان النمو المستدام والصادرات والاستثمار والسياسات اللازمة للحفاظ عليها. أما المشكلة الرئيسية في أقل البلدان نمواً فلا تتمثل في أن النمو لا يفضي إلى الحد من الفقر، بل في انعدام النمو ذاته.

٥٨- وليست هناك مفاضلة ضرورية بين النمو والحد من الفقر، رغم أنه يتعين الاهتمام بقضايا توزيع الدخل وكذلك التوزيع الأولي للأصول. واتفق المشاركون على أن معدل انتشار الفقر سوف يتراجع بسرعة في أقل البلدان نمواً إذا استطاعت هذه البلدان أن تحقق نوعاً من أنواع النمو الاقتصادي الذي يزيد من متوسط دخل الأسر المعيشية ويحافظ عليه لفترة طويلة بما فيه الكفاية بحيث يتضاعف متوسط دخل هذه الأسر.

٥٩- وينبغي أن يقوم النمو الاقتصادي على تشجيع الاستثمارات الخاصة والاستثمار الحكومي السليم. ويتعين النهوض بالقدرات الإنتاجية، لكن ذلك ينبغي أن يتم مع مراقبة أوضاع الأسواق الدولية. وينبغي أن تراعي السياسات العامة تخلف الأسواق أو تطورها على نحو غير متوازن، علاوة على نوعية الإدارة لا في مجرد المؤسسات الحكومية فحسب ولكن في المؤسسات المالية أيضاً. وينبغي بذل جهود لخفض تكلفة التعاملات التجارية كنقطة انطلاق نحو تعزيز القدرة التنافسية العالمية. وتم التأكيد أيضاً على أهمية تنمية القدرات البشرية من أجل "إضافة قيمة إلى قدرات السكان".

٦٠- واعتبر أن من المستصوب جداً وضع أطر بديلة للاقتصادات الكلية والاهتمام اهتماماً أكبر بالآثار المترتبة على زيادة المعونة بالنسبة للاقتصادات الكلية. ومن بين العناصر الواجب مراعاتها هنا مدى استخدام المعونة لزيادة السلع غير المتداولة، والآثار على النفقات الجارية، وإمكانية التنبؤ بتدفقات المعونة، وكذلك التمييز بين القروض والهبات.

٦١- ولا بد من تكملة سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة باتباع سياسات التنمية القطاعية. ويتعين إيلاء اهتمام خاص للزراعة والتنمية الريفية. ومن النهج الواعدة إزاء التنمية القطاعية التأكد من أن كافة العناصر اللازمة لدعم النهوض بالاستثمار والانتاجية متوفرة في القطاعات المناسبة والمواقع المناسبة التي تستخدم التكنولوجيات الملائمة والقدرات البشرية الصحيحة.

٦٢- وأكد أعضاء أفرقة المناقشة أيضاً على أهمية إدراج التجارة في استراتيجيات الحد من الفقر، رغم أنهم حذروا من أن يؤدي ذلك إلى فرض شروط جديدة. أما التحدي في مجال السياسات التجارية في العديد من أقل البلدان نمواً فهو زيادة صادرات السلع الأولية وكذلك البدء، في الوقت ذاته، بتنفيذ استراتيجية قوية لتعزيز الصادرات بغية استغلال التغير الدينامي للمزايا المقارنة التي يمكن أن تشكل جزءاً من استراتيجية التنويع نحو تصدير السلع المصنعة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة. ويمكن أن يتم ذلك بصورة مجدية في إطار انفتاح نسبي، وليس بتحرير التجارة والأنظمة المالية تحريراً تاماً.

٦٣- وكان هناك إدراك قوي لأهمية الدول المقتدرة. وبالنظر إلى انعدام الأسواق، لا يعتبر إلغاء الضوابط التنظيمية كافياً. وتم تحديد حقوق الملكية وتنفيذ العقود بوصفهما عنصرين أساسيين من عناصر الدول المقتدرة، إضافة إلى القدرة التقنية اللازمة لوضع برامج تنمية مفصلة. وقيل إن توفر القدرة على تقييم الاحتياجات يعد أمراً مهماً. ومن المهم أيضاً أن تبذل الحكومات جهوداً كبيرة لضمان الشفافية والحصافة في الإنفاق العام، حيث إن ذلك سيزيد من ثقة الجهات المانحة فيها.

٦٤- وحث بعض المشاركين أقل البلدان نمواً على النظر ملياً في توجهات السياسات العامة التي أوصى بها تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٢، والتي تهدف إلى الحد من الفقر عن طريق الأخذ باستراتيجية إنمائية تشمل سياسات اقتصاد كلي أكثر توجهاً نحو النمو، وسياسات لتطوير الإنتاج تتركز على القطاعات، وتشجيع وتنويع الصادرات على نحو فعال، واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع الإدماج. ويمكن أن يتم ذلك بروح الحوار والتعلم، حيث إن عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر هي عملية متطورة. ومن شأن الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً، إذا ما اقترنت بدعم من شركائها الإنمائيين، أن تنهض بتنفيذ الالتزامات والإجراءات الواردة في برنامج العمل من خلال ترجمتها إلى تدابير محددة ضمن إطار التنمية الوطنية واستراتيجية استئصال شأفة الفقر.

تحسين تدابير الدعم الدولية

٦٥- على الرغم من أن الزيادة الطفيفة في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة، وخصوصاً عند مقارنتها بالمستويات المتدنية التي سادت في أواخر التسعينات، تعد خطوة في الاتجاه الصحيح، فقد شدد المشاركون على ضرورة بذل جهود جديدة ومعززة من جانب البلدان المانحة للوفاء، في أسرع وقت ممكن، بالتزاماتها فيما يتصل بتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة في برنامج العمل وذلك بالنظر إلى الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه المساعدة الإنمائية الرسمية في تمويل التنمية في أقل البلدان نمواً والزيادة البطيئة والمتركة جغرافياً في التدفقات الرأسمالية الخاصة.

٦٦- وأكد أعضاء أفرقة المناقشة على أن ورقات استراتيجية الحد من الفقر لن تكون ناجعة إذا ما ظلت المعونة تقدم على الأساس المعتاد. وطرح عدد من المقترحات البناءة في هذا الصدد. إذ يلزم إيلاء المزيد من الاهتمام للمشروطية، وخصوصاً التخلص من إدارة برامج التنمية إدارة جزئية. كما أكد البعض بقوة على أن المعونة تدعم الأهداف الوطنية على نحو أفضل إذا ما تم توجيهها بصورة متزايدة من خلال الميزانيات والمعونات المقدمة للمشروعات المواءمة باطراد مع الأولويات الوطنية. وثمة حاجة لقدر أكبر من القدرة على التنبؤ بتدفقات المعونة وكذلك الالتزامات الطويلة الأمد. ويعتبر نقص المعونة بالنسبة للالتزامات حالياً أكبر مصدر للصدمات التي تواجهها البلدان المنخفضة الدخل. ويعتبر تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير المعونة من الشروط أولوية من الأولويات أيضاً، بالنظر إلى أن المعونة المشروطة تقلل من قيمتها الفعلية بالنسبة للبلدان المتلقية. كما اعتبر التحول إلى البرامج الشاملة لقطاعات بأكملها أمراً مستصوباً في رأي بعض المشاركين. ويمكن لمواءمة الدعم المقدم لاستراتيجيات الحد من الفقر أن تتم أيضاً عن طريق إجراء استعراض سنوي لاستراتيجية الحد من الفقر. ومن المهم في هذا الصدد أن توجه الجهات المانحة معونتها وفقاً لدورات وفئات الميزانيات الوطنية. ويعتبر تقديم التقارير الكاملة وفي الوقت المناسب عن الالتزامات المتعلقة بالمعونة وصرف هذه المعونة أمراً هاماً بالنسبة للحكومات.

٦٧- وثمة آلية ناجعة في تشجيع المزيد من المعونة الفعالة تتمثل في إنشاء نظام لرصد أداء المعونة على مستوى البلدان المتلقية. ويشكل فريق الرصد المستقل التتري نموذجاً محتملاً يشمل مقيمين مستقلين يركزون على جوانب متفق عليها في الطريقة التي تتعامل بها السلطات الحكومية والجهات المانحة مع مسألة المعونة. ويمكن استنساخ ذلك النموذج على نحو مفيد في البلدان الأخرى.

٦٨- وتقتضي الضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام للمساعدة التقنية كي تساعد في بناء القدرات فعلياً.

٦٩- وما زال عبء الديون الخارجية لمعظم أقل البلدان نمواً أمراً خطيراً، وقد أثبتت تدابير التخفيف من عبء الدين التي اتخذت حتى الآن أنها شديدة القصور بحيث أن آفاق النمو في أقل البلدان نمواً تظل قائمة. ومما لا بد منه أن يستخذ جميع الدائنين الشائين والمتعددي الأطراف تدابير جريئة للتخفيف من عبء الديون، بما في ذلك إلغاء الديون كلياً فيما يخص جميع الديون المستحقة على أقل البلدان نمواً، لأن هذه الديون ما زالت تؤثر تأثيراً شديداً الوطأة على الإنفاق العام وتثبط الاستثمارات الخاصة. ويعتبر تنفيذ المبادرة المعززة لتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تنفيذاً كاملاً وسريعاً بالنسبة للبلدان المؤهلة من فئة أقل البلدان نمواً خطوة رئيسية في الاتجاه الصحيح، لكن أعضاء أفرقة المناقشة اعتبروا أيضاً أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب إلغاء الديون المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن الضروري إعادة النظر في تحليل القدرة على تحمل الديون. كما اقترح

فك الارتباط بين ورقات استراتيجية الحد من الفقر وعملية التخفيف من عبء الديون. ودعي إلى وضع تنبؤات أفضل، إضافة إلى الحماية من صدمات أسعار السلع الأساسية وغيرها من الصدمات (المعونة، والكوارث الطبيعية، والواردات). حيث إن التكيف مع هذه الصدمات يسبب الكثير من المعاناة للفقراء.

٧٠- وأكد بعض المشاركين على ضرورة تحديد العناصر اللازمة لأية سياسة دولية بشأن السلع الأساسية من شأنها أن تدعم تحقيق الأهداف الدولية للحد من الفقر من خلال الشروع، في جملة أمور، باتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من أثر العواقب السلبية المترتبة على شدة تقلب الأسعار والانخفاض الطويل الأمد للأسعار العالمية للسلع الأساسية على اقتصادات أقل البلدان نمواً. وبالتالي فإن عدم وجود تدابير وسياسات دولية لمعالجة مشكلات تدني أسعار السلع الأساسية وعدم استقرارها يشكل الحلقة المفقودة الأساسية في النهج الدولي الحالي إزاء الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي مبادرات ملموسة، بما في ذلك إنعاش مرافق التمويل التعويضي بغية التعويض عن آثار صدمات أسعار السلع الأساسية على اقتصادات أقل البلدان نمواً. وأشار بعض المشاركين الآخرين إلى أن ثمة حاجة لترشيد العرض. ورغم أن هذا أمر يصعب تحقيقه، فإن من الممكن اتخاذ تدابير عملية تشمل وضع معايير دنيا للجودة والشروع في المزيد من عمليات التنوع الأفقي والرأسي. لكن جهود التنوع تعوقها قلة سبل الوصول إلى الأسواق وكذلك هيكل الأسواق. وثمة إمكانية أخرى لتحسين الأسعار تتمثل في تنمية الأسواق. ويعد هذا أمراً هاماً بصورة خاصة في البلدان المنتجة.

٧١- ويمكن للمبادرات الأخيرة فيما يخص إتاحة الوصول إلى الأسواق، مثل مبادرة الاتحاد الأوروبي المعروفة باسم "كل شيء ما عدا السلاح"، و"قانون النمو والفرص في أفريقيا" الذي أصدرته الولايات المتحدة، إضافة إلى العروض الثنائية التفضيلية فيما يخص سبل الوصول إلى الأسواق، أن تساهم مساهمة إيجابية في مكافحة الفقر. ومع ذلك فإن الحواجز التجارية المتبقية بما في ذلك تصاعد التعريفات الجمركية والذروات التعريفية، إضافة إلى الحواجز غير التعريفية، ما فتئت تعوق دخول صادرات أقل البلدان نمواً إلى أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين. وينبغي أن تستكمل عروض تحسين سبل الوصول إلى الأسواق باتخاذ إجراءات محددة لمعالجة مشكلات العرض في هذه البلدان. وينبغي في هذا السياق إعطاء الأولوية لضمان توجيه المزيد من المعونة نحو القطاعات الإنتاجية والهيكل الأساسية الاقتصادية لأقل البلدان نمواً. كما أنه يتعين إيلاء المزيد من الاهتمام للمعاملة الخاصة والتفضيلية لأقل البلدان نمواً، إضافة إلى مواصلة الجهود من أجل تخفيض الحواجز غير التعريفية وتبسيط قواعد المنشأ.

٧٢- وطرحت أيضاً فكرة استخدام الأفضليات الاستثمارية في البلدان الغنية بغية زيادة تدفقات رأس المال الخاص. وثمة تدبير أبسط يتعين تطويره أيضاً، وهو ينطوي على تحسين نوعية المعلومات التي تقدمها الوكالات التجارية والرامية عن اقتصادات أقل البلدان نمواً وتوقعات الاستثمار فيها. وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى المزيد من التدريب بخصوص أفضل أنواع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة.

٧٣- وأخيراً فقد تم التنويه بصفة خاصة بأهمية الهجرة الدولية كوسيلة للحد من الفقر، وضرورة توفير الفرص لليد العاملة غير الماهرة من أجل الحصول على العمل من خلال حركة التنقل الدولية.

جيم - الإجراء الذي اتخذته المجلس

٧٤- اعتمد المجلس، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٢ من جدول الأعمال. (وللاطلاع على نص الاستنتاجات المتفق عليها، انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل الثالث

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

٧٥- افتتح الدورة رئيس المجلس.

باء - إقرار جدول الأعمال

٧٦- أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/EX(30)/1. (للاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الأول أدناه).

جيم - مكتب الدورة

٧٧- كان مكتب المجلس مؤلفاً من نفس الأعضاء الذين انتخبوا في دورته العادية التاسعة والأربعين، وهم:

الرئيس:	السيد ديميتري تيسانشف	(بلغاريا)
نواب الرئيس:	السيد يوري أفاناسيف	(الاتحاد الروسي)
	السيد بونيفاس تشيديوسيكو	(زمبابوي)
	السيد لويس فيليبه دي سيكساس كوريه	(البرازيل)
	السيد ناثن إيرومبا	(أوغندا)
	السيد توشيوكي إيوادو	(اليابان)
	السيد دوغلاس م. غريفيث	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد فرانسوا ليحيه	(فرنسا)
	السيد صموئيل ت. راميل	(الفلبين)
	السيد ليستر مينخيا سوليس	(نيكاراغوا)
	السيد إيرهارد فون شوبرت	(ألمانيا)
المقرر:	السيد مهدي فاخري	(جمهورية إيران الإسلامية)

دال - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثلاثين

٧٨- أذن المجلس للمقرر باستكمال التقرير عن دورته التنفيذية الثلاثين بإشراف الرئيس.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التنفيذية الثلاثين

- ١- إقرار جدول الأعمال
- ٢- الإفلات من مصيدة الفقر: السياسات الوطنية والدولية الرامية إلى الحد من الفقر بصورة أكثر فعالية في أقل البلدان نمواً
- ٣- مسائل أخرى
- ٤- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثلاثين.

المرفق الثاني

الحضور^(١)

١ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في مجلس التجارة والتنمية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي	زامبيا
إثيوبيا	سلوفاكيا
الأردن	السنغال
ألمانيا	السودان
إندونيسيا	سويسرا
أنغولا	الصين
أوغندا	فرنسا
آيرلندا	الفلبين
إيطاليا	فنلندا
باراغواي	الكاميرون
البحرين	ماليزيا
بنغلاديش	مدغشقر
بنن	مصر
بوتان	المغرب
بولندا	المكسيك
بيلاروس	موريتانيا
تايلند	موزامبيق
تونس	النرويج
الجمهورية العربية الليبية	نيبال
جمهورية تنزانيا المتحدة	نيجيريا
الجمهورية العربية السورية	هايتي
جمهورية الكونغو الديمقراطية	الولايات المتحدة الأمريكية
جنوب أفريقيا	اليمن
الدانمرك	اليونان
رواندا	

(١) للاطلاع على قائمة الحضور، انظر الوثيقة TD/B/EX(30)/INF.1.

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
- مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
السوق المشتركة لشرق وجنوبي أفريقيا
الجماعة الأوروبية
منظمة الوحدة الأفريقية
- ٣- وكانت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
- صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- — — — —